الأسرة الجزائرية إطلالة على الواقع واستشراف للمستقبل على ضوء بعض التحولات والمتغيرات

الاستاذة :أسماء ياحي
جامعة الجزائر2

-ملخص:

يحاول هذا البحث تقصي حال الأسرة بعد التغيرات التي مستها عبر مراحل مختلفة مرّ بها المجتمع الجزائري، من تطور الحاجات في المجتمع الجزائري وتحوله إلى مجتمع استهلاكي مع انتشار للأسرة النووية إلى ضعف في التكافل والتضامن الاجتماعيين، ثم صعوبة الزواج ومن ثمة تحولات في مفهومه عند الناس وفي العلاقات الزوجية، خاصة مع انتشار أوسع لعمل المرأة و تنامي مصادرها من خلال مساهماتها المتنوعة في تحقيق الاستقرار الأسري. فأردت أن أكتشف كيف يمكن أن تتفاعل هذه التغيرات فيما بينها، وتبين لي أن فردانية المجتمع الحديث هي التي تشكل أزمة الأسرة فيه، وأنها ربما لم تتغلغل بعد في فئات المجتمع الجزائري لكنها تهدد الجيل القادم وبالتالي فإنها تعطي تفسيرا وجيها للطلاق ولتخلي الكثير من الأزواج عن العديد من مسؤولياتهم الأسرية. كما أن التضحية والصبر والتسامح والتنازل وتقدير المسؤولية هي سمات أولئك الذين يتحملون المسؤولية والفرق بين الإثنين يكمن في نظرة كل منهم للزواج وأهدافه منه. إذ تبين أن صعوبة الزواج جعلت منه نجاحا في حد ذاته حتى وأن أفضى للطلاق، أو عجز طرفيه عن تحمل الكثير من تبعاته.

-مقدمة :

إن استقرار المجتمع وتطوره لا يكون إلا باستقرار الأسرة، ويمكن للأشخاص أن يتكيفوا أو يتعايشوا مع مختلف المشاكل والمصاعب التي تواجههم في حياتهم اليومية، في العمل، مع الجيران، في الدراسة... كل حسب وضعه الاجتماعي وما يتطلبه من أدوار. لكنهم يتأثرون أيّما تأثير عند مواجهة مشاكل في الأسرة، ويؤثر ذلك

على تفاعلهم وأدائهم في باقي المؤسسات. لذا قد يكون العنف المدرسي امتدادا للعنف الأسري والإهمال الأسري دافعا للتسرب المدرسي، ويمكن أن نقيس على المدرسة كل المؤسسات الأخرى المتأثرة بالأسرة كونها من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبالتالي معظم السلوكيات السلبية منها والإيجابية منشؤها الأسرة، وهو ما يطلق عليه كل من ماكيفر وبيج الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من كونها نواة كل النظم الأخرى[1].كما أنها بدورها تتأثر بباقي المؤسسات حيث يهتم علم الإجتماع اليوم حتى بعلاقة الأسرة بالعمل وكيف يتأثران ببعضهما.

على أساس ما سبق فإننا نطرح الاشكال متسائلين: كيف أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما أدت إليه من صعوبة في الزواج على النظام الزواجي ثم على العلاقات الزوجية؟ ما الذي يعنيه الزواج للناس اليوم وكيف يؤثر هذا المعنى على الأسرة؟. وإذا ما أردنا استشراف المستقبل فما هي المخاطر الأكثر تهديدا لأسرة اليوم وقد تشكل لها أزمة في المستقبل؟ ما هي التغيرات التي تهدد العلاقات الزوجية والأسرة عموما بعدم الاستقرار؟ هل هو تنامي مصادر المرأة؟ أم هي ضغوطات الحياة والمسائل المادية؟ أم المجال العمومي ووجود الاختلاط؟.

I. نبذة عن الأسرة الجزائرية والتغيرات التي عرفتها:

1 خصائص الأسرة الجزائرية قبل وأثناء الإستعمار:

عرف المجتمع الجزائري قديما النظام الأبوي ما عدا الجنوب فقد عرفت الصحراء نظام الأم, ولقد كانت العائلة المغاربية والجزائرية في الأصل جماعات اجتماعية تربطها روابط الدم, ثم تطورت العشيرة لتصبح تجمع سكني ذو ملكية جماعية غير قابلة للتقسيم, مُسيّر ماديا ومعنويا من طرف رب العائلة حيث تنتقل فيه سلطة العائلة أو العشيرة إلى الأكبر سنا الذي له سلطة على كل أفراد العائلة بما تشمله من الأولاد وأولادهم والأعمام جميعهم في بيت كبير. ويلاحظ كذلك أن العلاقات مع باقي أفراد المجتمع تعتبر ثانوية وسطحية ومتباعدة مقارنة مع العلاقات في الجماعة الاجتماعية الأولية، أي العلاقات الأسرية والتي تعتبر أكثر تماسكا حيث تلعب السلطة الأبوية أداة المراقبة لتحقيق ذلك[2].

---

[1] محمد بيومي، عفاف عبد العليم، علم الإجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص29.

[2] .بوتفنوشت مصطفى/ ترجمة أحمد دمري، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

" بالرغم من أن الإسلام لا يقر إلا بالأبوة الطبيعية إلا أن الميراث ظل في المجتمع الجزائري ينتقل إلى الأكبر سنا بالإضافة إلى حرمان المرأة منه نهائيا. وبهذا كان خط سير العائلة الجزائرية خطي منطقي ولم تبدأ الاضطرابات إلا مع دخول المستعمر[1]. ففي الفترة ما بين بداية من 1838 وحتى 1858 قضى الاستعمار على الجزء الأكثر حيوية في النظام العائلي بسلبه الأراضي من خلال قانون سيناتوس كونسولت , مما جعل عشرات الملايين من الجزائريين مشتتين بحثا عن الاكتفاء أو حتى البقاء تاركين أراضيهم التي كانت جماعية وغير مقسمة وهو ما أثر بشكل كبير على البنية الاجتماعية، ولم تتوقف العائلات خلال كل هذه الفترة عن التنقل الإجباري نتيجة سياسة الإدارة الاستعمارية المتمثلة في سلب الأراضي و سياسة الأرض المحروقة، ووضع العائلات في المحتشدات...إلخ على مستوى واسع شمل مختلف الطبقات الاجتماعية.

التفكير الاجتماعي إذن كان منصبا على الحفاظ على القيم , الدين, الممارسات وأشكالها الثقافية... ومع بداية حرب التحرير زادت معاناة العائلات بعد أن جمعها المستعمر في قرى البناء الجاهز وفي هذه الاضطرابات دخلت العائلة في حركة مقاومة اجتماعية وثقافية واسعة ونتيجة لذلك بقيت العائلة ممتدة قبيل الاستقلال حسبما بينه بحث بوتفنوشات أنه وفي بداية القرن التاسع عشر كانت معظم العائلات ممتدة, تشمل الأب أو الجد الشخصية المركزية في البيت,الأبناء الراشدين بأبنائهم وأحيانا أعمامهم وأقاربهم القريبين أو البعدين متواجدين في نفس المسكن وحجم العائلة يصل إلى الأربعين, ولم يكن لهم مسكن مشترك وحسب بل نشاط اقتصادي مشترك[2]، ومن خصائص هذه العائلة التي يجمع عليها أغلب الكتاب والباحثين في هذا المجال ما يلي:

. تحكم الجد أو الأب أو لنقُل الذكر الأكبر سنا في كل صغيرة وكبيرة ومنها الموارد المالية للعائلة،

" فسلطته كانت مطلقة حيث كان يمثل الأب الروحي المهيمن على مجموعات عائلية واسعة تتميّز بتضامن قوي، ورباط اجتماعي متين، تسودها علاقات ذات طابع"

[1] Boutefnouchet Mostepha, Système social et changement social en Algérie, P.U.A, Algérie, sans date, P 16.
[2] Ibid, P32.

غيري " وليس " فرداني " فنجد الفرد يعيش فيها من أجل الجماعة وللجماعة ومصلحته تذوب في مصلحتها وأهدافها [1].

. الأرض كانت مصدر الأمان الاقتصادي وسبب الحفاظ على العائلة من التشتت جيلا من بعد جيل، كما تضمن لها الاستقلالية، فالمجال الزراعي ينتقل من الجد إلى الأكبر سنا كملك عائلي، واقتصاد الاكتفاء الذاتي يسمح للعائلة بتلبية مختلف حاجاتها بينما الفائض يخزن في قيلة أو مطمورة والباقي يصدر إلى الخارج، حيث كانت الجزائر من أكبر الدول المصدرة للقمح والشعير[2]. بالإضافة لهذا تنتج الأسرة في الريف الأواني الفخارية وفي المدينة تقوم النسوة بالطرز والخياطة...إلخ فالأسرة إذن كانت منتجة ومستهلكة في آن.

. تقسيم صارم للعمل وللمجال بين الجنسين، وبالتالي محدودية العلاقة بين الجنسين مما يؤثر على نظام الزواج، حيث أن لا يوجد فرص للقاء والتعارف ثم الاختيار للزواج ، ولهذا يعتبر الاختيار الوالدي في الزواج إجباري، ليس فقط لأنه وحده المقبول اجتماعيا ولكن لأنه وحده المتاح اجتماعيا أيضا.

. " الفرد بصفة عامة يكون دائما تحت أنظار الأفراد المحيطين به، وله سلوك تحدده المعايير أين نجد قيمة الإحترام أساسية ومضمونة في المجتمع التقليدي [3] .

2 التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مست الأسرة الجزائرية:

1.2 التحولات الاجتماعية:

أ) تغير شكل الأسرة:

بعد الإستقلال وتحت تأثير حرب التحرير وإفقار الريف توافد السكان إلى المدن خاصة, وتنقل جزء كبير من المجتمع من المجال الزراعي إلى المجال الصناعي, ولم تنتقل العائلة كليا إلى المدن ولكن جزئيا أي أشخاص منفردين حسب الظروف. عندها لم يعد بالإمكان الحفاظ على النظام التقليدي فوجود الأسرة في الوسط الحضري يجعل الحفاظ على حجمها الكبير غير ممكن في الكثير من الأحيان

---

[1] صباح عياشي، الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري دراسة ميدانية عبر مختلف ولايات الوطن أطروحة لنيل شهادة ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص96.

[2] Boutefnouchet Mostapha , Op.cit,P30.

[3] Addi Lahouari, Les Mutations de la société Algérienne, Paris, Editions la Découverte, Sans année ,p190.

لعدم توفر المسكن المناسب خاصة بالنسبة لوافد جديد[1]، وهذا لا يعني أن الوسط الحضري يتناقض مع شكل الأسرة الممتدة لأنه حتى الأسر التي جذورها حضرية يوجد منها ما هو ممتد بل لقد بيّن الباحث محمد بومخلوف إحصائيا أن شكل الأسرة الممتدة موجود في الحضر أكثر من الريف. فكل ما هنالك أن الأسر الريفية التي تأتي للمدينة يصعب عليها الحفاظ على شكلها وهنا يكمن تأثير التحضر مضافا لعوامل أخرى كثيرة أثرت على شكل الأسرة تتمثل عموما في التحديث وآثاره المختلفة.

ب) تغير أشكال التضامن:

بما أن النشاط الاقتصادي المشترك والملكية المشتركة لجميع أفراد العائلة حل محلهما العمل في مصنع والحصول على أجر فقد برزت أولى مظاهر الفردانية في العائلة الجزائرية،حيث لم يعد التضامن عائلي بل أصبح كما يسميه بوتفنوشات تضامن الانتماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمد قبل كل شيء على المستوى الاقتصادي مما سمح بظهور أولى التمايزات الاجتماعية، فعندما يعرف أحد الإخوة نجاح اقتصادي فإنه يميل إلى التميز، وإلى استثمار الوسط الذي عرف فيه نجاحه ومنه الزواج يكون داخلي بالنسبة للمستوى الاقتصادي وليس بالنسبة للعائلة. وبعد أن كان صعود أحد أفراد الأسرة في سلم الطبقات الاجتماعية يعني صعود البقية واستفادتهم من ثرائه . ربما لأن الأكبر سنا هو المتحكم في الموارد مما يجعلها تتوزع على الكل . أصبح الشخص الذي يرتقي في سلم الطبقات الاجتماعية يسعى إلى تعزيز هذا الصعود بإنشاء علاقات مع الطبقات المكافئة له كعلاقات الصداقة أو المصاهرة.

هذا النوع من التضامن لا يلغي كليا التضامن العائلي ولكنه يضعفه، ويجعل الروابط السابقة قليلة ونادرة حيث يمكن أن يستفيد أفراد العائلة من وساطة مثلا أو تعيين في شركة[2].

بيد أن التضامن لم يعرف تراجعا سريعا وكليا بوجود موارد مالية أخرى غير الأرض نتيجة للتصنيع والأجور، فلا يهم من أين يحصل أفراد الأسرة على دخلهم، يستطيع أحد الوالدين أو كلاهما . رغم تراجع سلطتهما التقليدية. أن يمارس نوعا

[1] Boutefnouchet Mostepha , Op.cit, P32.
[2] Ibid, P31.

من الضغط على أبنائه كي يساعد بعضهم بعضا في أوقات الشدة أو الحاجة، كأن يكون أحد الأبناء مقبل على مشروع ما كزواج مثلا أو علاج... كما يمكن للمساعدة والتضامن أن يكونا طوعا بدون ضغط وحتى من الغرباء، لأنها نابعة من القيم الدينية التي لا يمكن تغييرها رغم الحداثة، فالإسلام يحث على الصدقة ويؤكد على أن الأقارب أولى بالمعروف.وبالتالي فإن قوة ورزانة النظام التقليدي القبلي بالإضافة إلى دعم القيم الدينية له يجعلان التضامن القرابي والتكافل الاجتماعي مستمرين، ويمكن أن نلاحظ هذا في العديد من المناسبات الاجتماعية حيث يتواصل الأقرباء فيما بينهما وتثبت بحوث ميدانية تبادل المساعدات المادية التي تشكل مورد من موارد بعض الأسر تتلقاها من الوالدين والإخوة والأخوات كما في بحث لصباح عياشي 13,1% يتلقون مساعدات من كل هذه الأطراف[1]. نفس النسبة تقريبا وجدتها في بحث حول الميزانية 12,4 % تتلقى مساعدات من جمعيات أو من الأهل والأقارب وخاصة أسرة التوجيه[2].

ج) التغير في العلاقات الأسرية:

بالنسبة لاتجاهات التغير في العلاقات لازالت قيم الاحترام والطاعة تتحكم في العلاقات بين الأبناء والآباء[3]. و ربما اعتمد هذا الاحترام على الوالدين أكثر منه على الأولاد نتيجة لوعيهم بالتغير الحاصل في مكانتهم وبالتالي تصرفهم مع أبنائهم على هذا الأساس.

أما بالنسبة للعلاقة الزوجية فلا تزال طاعة الزوجة للزوج واجبة كما بينت المقابلة التي نحن بصدد تحليل نتائجها في هذا المقال حيث ذكرت الكثيرات أن زواجهن غيّر عادات الدخول والخروج من البيت " من قبل كنت عايشة في الزانقة". كما أن الزوج يتدخل في قرارات الزوجة بشكل صريح أحيانا وأحيانا أخرى بشكل ضمني " أنت قبل أن تقرري الزوج يتدخل، في تفكيرك تعرفي الحاجات اللي يقبلها واللي ما يقبلهاش" . وهنالك من الأزواج من ذكر في عوامل إستقرار الأسرة ، وفي نوع الأزواج الذين بإمكانهم تحقيق الإستقرار والتوافق: " الزوجة التي تطيع زوجها".

---

[1] صباح عياشي، مرجع سابق، ص 273.

[2] أسماء ياحي، عقلانية تسيير الميزانية في الأسر الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من بلديات الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص89.

[3] نفس المرجع، ص 404.

مع هذا فإن هذه الطاعة تعرف الكثير من المرونة من طرف الزوج حسب ما نلاحظه في واقعنا، ربما نتيجة لتراجع صرامة تقسيم العمل والمجال بين الإناث والذكور بعد خروج المرأة للعمل فبعض الأزواج يقوم بعمل الزوجات أي الأعمال المنزلية ورعاية الأولاد ، والزوجات يقمن بعمل الأزواج أي الأعمال التي تتم في الفضاء الخارجي فهناك 50% من عينة الشمال يسمحون لها بذلك، وكذلك 33% من عينة الجنوب يميلون إلى هذا الاتجاه [1] .

د) عمل المرأة ومشاركتها في الإنفاق:

لقد بينت أطروحة دكتوراه شملت مختلف جهات الوطن أن 41% من الزوجات العاملات يشاركن في الميزانية بصفة كلية و 56.3% بصفة جزئية و 2.7% فقط مشاركتهن منعدمة[2]، والسؤال هنا هو: هل سيقتصر الأمر على الاستقلالية الاقتصادية للمرأة؟. و هل سيقتصر دورها على المشاركة في الميزانية أم أن احتكاكها بالفضاء الخارجي يجعل أدوارها تتعدد أكثر فأكثر كما نلاحظ في مختلف المرافق التي تقدم خدمات للأسرة (50 % من عينة الشمال يسمحون للمرأة بقضاء حاجات الأسرة خارج البيت، وكذلك 33% من عينة الجنوب يميلون إلى هذا الإتجاه[3]) .مما يؤدي بنا إلى التساؤل عن العلاقات التبادلية بين الطرفين، وعن مصادر قوة متنامية للمرأة "فالقوة في إصدار القرار تنبع من المصادر التي يمتلكها الفرد في سد حاجات شريك حياته... وتحدد هذه المصادر في ضوء مكانة الفرد والأدوار التي يقوم بها وانجازاته العامة[4].

لقد كانت المرأة تحتاج إلى الرّجل سواءا كان أخا أو أبا أو زوجا في النفقة، وكوسيط في علاقاتها مع الفضاء الخارجي . ولازالت الكثيرات طبعا في الوضع نفسه . ولكن إن استطاعت أن تستغني عنه في هذا كله فإن أسسا كثيرة للزواج أو غيره من العلاقات بين الرّجل والمرأة تتزعزع. وربما تركزت قيمة الزواج في البعد النفسي والجسدي للعلاقة من تحقيق للذات ومختلف الإشباعات، أو الاجتماعي في تحقيق

---

[1] رابح درواش،مرجع سابق، ص 405.

[2] صباح عياشي ، مرجع سابق، ص519.

[3] رابح درواش، العائلة الجزائرية وأليات تكيفها مع التغير الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2004- 2005، ص 405.

[4] علياء شكري، محمد الجوهري وآخرون،علم الاجتماع العائلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009 ، ص 42.

المكانة. فالمرأة إذا تفككت العلاقة فإنها تحتفظ بالبيت والأولاد مع تغير محدود قدره قدر الحاجات التي يشبعها الطرف الآخر في حال وجوده. "فلم يعد الزواج يمثل الشراكة الإقتصادية التي كان يمثلها في الماضي" [1] .

2.2التحولات الإقتصادية:

لقد مرت الجزائر بعدة تطورات على الصعيد الاقتصادي، ولا تزال بين مد وجزر لأسباب داخلية وأخرى خارجية. أهمها بعد التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي انهيار أسعار البترول سنة 1986 في السوق العالمية، حيث كانت بداية تدهور المستوى المعيشي للأسر الجزائرية خاصة بإلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الاستهلاكية الأساسية سنة 1992 .

الانفتاح الاقتصادي القائم على النظام الليبرالي المبنى على المنفعة الفردية يؤدي إلى وجود طبقات قادرة على امتلاك الكثير من السلع والخدمات، وأخرى غير قادرة ولكنها ترغب بقوة وتبذل كل جهدها لتقليد ومحاكاة الأولى بتشجيع من وسائل الإعلام حيث تتداخل العوامل التي تؤثر في تغير النمط الاستهلاكي ومنه برزت الكثير من القيم الاستهلاكية خاصة المتعلقة بالترفيه وإنفاق المال طلبا للمتعة للترويح وتغيير نمط العيش، المتعلقة بخلق مناسبات عدة للاحتفال والمبالغة فيها بالزواج وتكاليفه، من المهر إلى حفل الزفاف إلى تجهيز العروس وغيرها . وبالتالي يتأخر سن الزواج أكثر فأكثر وهذا ما نلاحظه من خلال الارتفاع المستمر للسن عند أول زواج. وبالتالي طغيان المعايير المادية في الاختيار للزواج، وتؤثر العلاقة الزوجية بذلك، كما سيأتي في تحليل ومناقشة المعطيات الميدانية. بالإضافة ضعف التكافل والتضامن والفردية لأن كل واحد من أفراد المجتمع يعتقد أن مستواه الاقتصادي وبالنظر إلى حاجياته التي يراها ضرورية لا يسمح له بمساعدة الغير خاصة الأقرباء كما دأب عليه المجتمع الجزائري.

II. معوقات الزواج واستراتيجيات مواجهتها:

أ). الصعوبات المادية:

نفس النتائج وصلت إليها أبحاث سابقة، ففي أحد البحوث التي يجريها CENEAP أن 44.4% من الذكور يرجعون تأخر زواجهم إلى قلة الإمكانيات المادية، وبما أن هؤلاء هم من يتقدم لطلب الإناث فالنتيجة المنطقية لقلة إمكانياتهم هي

[1] أنتوني غيدنز، تر: فايز الصُياغ ، ط 4، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، 2005، ص 264.

كون أحد أهم مبررات تأخر سن الزواج عند الإناث هو عدم الطلب للزواج. وتمثل هذه النسبة 51.8 % من مجموع المبحوثين مع أن نسبة العازبات (45 %) أقل من نسبة العزاب في هذا التحقيق الذي شمل 14817 شخص أعمارهم 18 عام فما فوق[1]. أيضا في بحث حول الشباب الجزائري واقع وتحديات ورد في مسألة الرغبة في الزواج أن 52.4% من الشباب لا يرغبون في الزواج 64.4% من الذكور عدم رغبتهم كانت لأسباب مادية، بينما 72.3% من الإناث الغير المتزوجات يرجعن ذلك إلى عدم توفر الفرصة [2].

ب). قلة الوسائط وصعوبة الإختيار:

للزواج عدة معاني بالنسبة لجل أفراد المجتمع وله من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن من وجهة نظر الكثيرين، أن يكون لكل النجاحات الذي يحققها البعض أي قيمة إن لم يكن هؤلاء الناجحون متزوجون. فالزواج يمثل تحقيق للذات وللمكانة، إستقرار وأمان، عفة، صون للدين وإتمام لنصفه، إشباع عاطفي تعزز وسائل الإعلام قوة الإحساس بالحاجة إليه ... إلخ. ولقد كان الزواج قديما مثلما أنه ضروري ولا غنى عنه فإنه في نفس الوقت ميسر إلى حد بعيد ، وللمجتمع من الآليات ما يحفظ استمراره ويجعله يتم ببساطة دون أي تعقيد. فالفتاة عندما تصل سن الزواج توفر لها العروض للزواج من أقاربها، من جاراتها، ... يكفي أن تحضر عرس أو مناسبة، فتتعرف عليها من تبحث عن عروس لإبنها أو قريبها ويتقدم هذا الأخير لخطبتها. في المقابل يأخذ الشاب بنصيحة المقربين منه ويطلب منهم أن يساعدوه في إيجاد شريكة حياته بكل ثقة، مع وضع بعض الشروط أحيانا. إلا أن هذه الوسائط القديمة القائمة على التضامن والتي تحاول تقريب وجهات النظر بين الأطراف وعلى تجاوز العوائق في سبيل بناء أسرة جديدة تراجعت لاعتبارات عدة.

بالإضافة لهذا عدم وجود معيار محدد للاختيار للزواج نظرا لتعقيدات الواقع، مما يصعب المهمة حتى على صاحب الشأن نفسه . فقد ذكرت واحدة ممن أجريت معهم المقابلة أن محاولاتها مع أخواتها إيجاد زوجة لأخيها باءت بالفشل لأن هذا الأخير يشترط سنا معينة ترفضها من يتقدم لخطبتها لأنها ترى بأن فارق السن كبير. وبلغة الاقتصاد يمكن القول أن زيادة العرض وقلة الطلب جعلت المقبل على الزواج

[1] Zahar Hocine , Amokrane Fouzi ,Opcit , p 33.

[2] محمد بومخلوف وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات، ط1، مطبعة الملكية، الجزائر، 2012، ص 256.

يضع الكثير من الشروط المبالغ فيها والتي تجعل منحنى الكفاءة في تنازل مستمر لصالح الذكور، والكفاءة في ثقافتنا مسألة ناقش الفقهاء أهميتها في الزواج، ومع أن تقييم الرّجل في ثقافتنا يكون دائما إيجابيا إلاّ إذا تعلق الأمر بالأخلاق.

1. إستراتيجيات المواجهة:

1.2 . إبداع وسائط جديدة :

أ) الإختيار الذاتي أو الشخصي:

كانت العلاقة بين الجنسين في الماضي القريب مقيدة إلى حد بعيد في جل العائلات العربية وخاصة في العائلة الجزائرية كما ذكر بوتفنوشات. ولكن بتعلم المرأة ووجود اختلاط بين الجنسين في مجالات عدة فتح الأبواب للقاء الجنسين وفرص التعارف بينهما، وهنا قد يصادف الرّجل المرأة التي يريد دون وساطة من أحد سواء أثناء دراسته أو في العمل أو أي مكان يتردد عليه الطرفان مرات عدة. بعدها يتم الزواج مباشرة دون محاولة تعرف كل واحد على الآخر بشكل أعمق، أو بمساعدة بعض المقربين، فعندما حاولت الباحثة صباح عياشي في دراستها لنيل الدكتوراه معرفة أماكن اللقاء وجدت نسبة 9,7% في مكان العمل، و8,7 % في مكان عمومي وترى الباحثة في لفظ مكان عمومي أنه يشير إلى عامل الصدفة في اللقاء وإعجاب أحد الأطراف أو كلاهما بالآخر ... هو الذي رآني، كان صديق لعمي، من نظرة خاطفة وتبعني في الشارع، تعرفت عليه كان يعاكسني في الطريق. أو يكون الإختيار شخصي بعد تواعد وتلاقي كما سيرد في الفقرة الموالية.

فبتراجع الأساليب القديمة لابد وأن تبتكر أساليب جديدة حيث يعتمد البعض على نفسه في الاختيار وإن لم ينجح لجأ إلى معارفه، وقد يعتمد آخرون على المعارف وشبكة العلاقات من البداية لما يحملونه من مبادئ وتصورات حول مسائل الزواج، فقد بين بحث صباح عياشي بعض الوسطاء في معرض حديثها عن أماكن اللقاء ومناسباته، وتتمثل هذه الوسائط في: صديق أو زميل في العمل، الأقارب، الجار، وشكلت نسبة من اعتمدوا على الوسيط ثلث المبحوثين تقريبا[1].

ب) إستشراف الأزمة وحل مؤقت لها:

إن العجز عن ابتكار وسائل جديدة محل القديمة في تسهيل الزواج للشباب بتراجع التضامن من جهة، وبعدم توفير طرق للتعارف والاختيار للزواج

[1] نفس المرجع، ص 295.

تكون مشروعة وغير منبوذة نفسيا واجتماعيا من جهة أخرى ، أدى إلى ابتكار وسائل غير ناجعة أو غير مضمونة العواقب. وتتمثل في: الصحبة بين الجنسين من التواعد والتلاقي، أو التعارف بالوسائل الحديثة من هاتف أو أنترنات. وهي ظاهرة في انتشار متزايد وإن كانت مستهجنة في مجتمعنا غير أن الكثيرين قد ينظرون إليها على أنها مشروعة أو على الأقل حتمية بالنظر إلى تراجع الطرق الأخرى مثل الواسطة أو الخاطبة أو التضامن بين العائلات الذي أضعفه الاختيار الشخصي بدلا عن الاختيار الوالدي .

هذه الطريقة تعتمد على التزام الشاب بوعوده وجديته في اتخاذها طريقة للتعارف والزواج ، فربما كانت طريقة التعارف منبوذة لا شعوريا وتحول دون إتمام العلاقة. وربما تتم العلاقة ولكن تبقى رواسب تؤثر عليها لاحقا كما سنجده في تحليل بعض الإجابات عن أسئلة المقابلة التي تخص العلاقات الزوجية والاستقرار الأسري.

ج) الاختيار على أسس مادية :

إن تطور الحاجات في المجتمع وظهور الاستهلاك التفاخري مع غلاء المعيشة يجعل المقبل على الزواج يتصور أنه لا يمكن له أن يعيش حياة هادئة إن لم يوفر لأسرته كل شيء قبل تأسيسها، فتطول مدة العزوبية ويتأخر سن الزواج عند الذكور لأسباب مادية. أما إذا رأى المقبل على الزواج أنه لا سبيل له للإعتماد على نفسه في توفير كل ما تحتاجه أسرته ، فقد يفكر في اختيار من تعينه على ذلك، وحتى وإن كان المعيار المادي في تقييم الخاطب موجود أصلا في المجتمع، فصعود المادة أعلى سلم القيم، والميل إلى المظاهر وانتشار الاستهلاك التفاخري الذي يضعف التضامن والتكافل الاجتماعي يجعل المقبل على الزواج يفكر في امرأة عاملة تساعده في الإنفاق. و يجعل الفتاة تقيم الخاطب بمعيار مادي لأن الزواج في النهاية علاقة من بين باقي العلاقات الاجتماعية يقاس نجاحه ومدى جدواه بالمعايير السائدة في المجتمع.

III.تأثير واقع المجتمع وتغير النظام الزواجي على العلاقات الزوجية:

1 تغير تصورات الزواج ومعانيه وأثر ذلك على الأسرة:

1.1 الزواج نجاح إجتماعي:

يمثل الزواج في جل المجتمعات العربية نجاح إجتماعي قديما وحديثا. فكثيرا ما ينظر للمرأة الغير متزوجة أنها بضاعة لا طلب عليها، كما تعبر عن ذلك الكلمة

الشائعة في معظم هذه المجتمعات المرادفة لكلمة عنوسة وهي كلمة " بايرة". أما الرّجل فإن كان غير متزوج فإنه يعتبر شخص غير قادر على تحمل المسؤولية أو يتهرب منها. ومنه " فالزواج يحقق للفرد عضوية تامة داخل المجتمع يحترمها ويقدرها المجتمع عموما"[1]. وهذا من أهم دوافع الزواج، غير أن هذا الواقع مع صعوبة الزواج وقلة الوسائل والإمكانيات الميسرة له جعلت يتحول إلى هدف في ذاته أكثر منه وسيلة لبناء أسرة، ومنه قد لا يُقدر الجهد و تضحية المطلوبين لإنجاحه.

2.2 النظرة للزواج وأثرها على التشارك في تحمل المسؤولية :

لقد ظهر عند ثلث المستجوبين معنى الزواج كاستقرار وبناء لأسرة وإنجاب للذرية وتحمل للمسؤولية. وذكروا معان سلبية عند غيرهم تعبر عن عدم تقدير للمسؤولية وللميثاق الغليظ. ويبدو أن هذه الفئة من الناس الذين لا يعطون للزواج قيمته المتوقعة تمثل أولئك الذين لم يتمكنوا من الحفاظ على زواجهم مما أدى بهم إلى الطلاق، وبالتالي هي فئة لا تظهر في الحالات التي كانت لمتزوجين فقط، فجل من أجريت معهم المقابلة كانوا يقدرون المسؤولية لكن تقدير بعضهم كان غير دقيق مما جعلهم يعجزون عن تحملها أو لا يتمكنون من التكيف معها.

3.2 العلاقات الزوجية بين الموروث الثقافي والواقع المعاش:

يقوم النموذج التقليدي للأسرة على تقسيم صارم للعمل بين الزوجين وبالتالي للمجال، فالزوج يطلب الرزق خارج البيت فيكون وحده المسئول على الإنفاق حتى لو كان للمرأة عائد اقتصادي فكل ما عليها هو النهوض بأعباء البيت وتدبير العيش داخل الأسرة، فعن هذا التدبير يقول المثل الشعبي:" إذا كان الرّجل ساقية لازم المرا تكون جابية " * . فالزوج ينفق الأموال ويحضر حاجات الأسرة للبيت، والمرأة تدبر وتدخر من أوقات الرخاء لأوقات الشدة حيث أنها مسؤولة عن إدارة الموارد وإدارة الأسرة عموما.

لكن التغير الذي حصل هو أن الرّجل خاصة بعد خروج المرأة للعمل لم وحده الوسيط مع الفضاء الخارجي وبالتالي لم تعد المرأة تكتفي بالتدبير داخل المنزل لما قد يحضره الزوج من حاجات، بل صارت تتحرى ما قد يأتي للبيت باقتنائها الحاجات بنفسها وقد يكون ذلك بمالها أيضا بعد أن أصبحت عاملة و تشارك في

---

[1] ثريا التركي، الرّخا والشّدة تحولات الحياة الأسرية بين فترتين، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2006.

* الجابية في اللّغة هي المكان الذي يتجمع فيه الماء.

الميزانية. وهي بهذا تزيد فعاليتها في الأسرة كما ذُكر في إحدى الإجابات عن سؤال حول ما إذا كان بإمكان القانون أن يجعل المرأة في موقف قوة " هي الآن فعّالة أكثر تصبح لها القوامة"، وربما يكون هذا التفسير وجيه كون المرأة تزيد من مواردها في الأسرة باضطلاعها بمسؤوليات شتى فيها بما يجعلها في موقف قوة. في نفس الوقت تواصل إعادة إنتاج أسلافها اللواتي لم يكن لهن أي علاقة بالفضاء الخارجي بل إنه ممنوع منعا باتا عليهن إلاّ بإذن الزوج.

لقد حُصر تأثير خروج المرأة للعمل في قدرتها على القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال والتي يمكن التأقلم معها لأن عمل المرأة ظهر مع التصنيع وتطور الآلات. وفيما يخص سلوك المرأة بعد هذا التحول في دورها يركز الباحثون على مشاركتها في صنع القرار من خلال استقلالها المادي.

-خاتمة:

لقد عرفت الأسرة عدة تحولات تفاعل بعضها مع البعض الآخر بحيث أصبحت متشابكة إلى حد بعيد، مما يستدعي دراسات معمقة وموضوعية تسمح بفهم واقع الأسرة ومن ثمة مساعدتها ووضع السياسات المناسبة لها. بدلا من أن نتكلم عنها دون وعي وإدراك مما يجعلنا نضر بها بدلا من أن ننهض بها.

المراجع العربية:

[1] ثريا التركي،الرّخا والشّدة تحولات الحياة الأسرية بين فترتين، ط1، دار الشروق، مصر، .2006.

[2] محمد بومخلوف وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات، ط1، مطبعة الملكية، الجزائر، 2012.

[3] علياء شكري، محمد الجوهري وآخرون،علم الاجتماع العائلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

4 أنتوني غيدنز، تر: فايز الصُياغ ، ط 4، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، .2005.

5 محمد بيومي، عفاف عبد العليم، علم الإجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

[6] أسماء ياحي، عقلانية تسيير الميزانية في الأسر الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من بلديات الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2008.2007.

7 صباح عياشي، الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري دراسة ميدانية عبر مختلف ولايات الوطن أطروحة لنيل شهادة ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007.2008.

[8] رابح درواش، العائلة الجزائرية وأليات تكيفها مع التغير الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2004. 2005.

-المراجع بالفرنسية:

Addi Lahouari, Les Mutations de la société Algérienne, Paris, Editions la Découverte, sans date.

2Mostepha boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie,P.U.A, Algérie,sans date.